

المراجعة الرابعة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة في المنطقة العربية

مؤتمر المراجعة الإقليمي

2-1 حزيران 2022

الرسائل الرئيسية والتوصيات الصادرة عن حوار البرلمانات العربية

يتطلب تحقيق أهداف خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة في المنطقة العربية تنسيق الجهود بين كافة اصحاب المصلحة المعنيين بما في ذلك أعضاء البرلمانات الذين يضطلعون بدور أساسي في النهوض بحقوق كبار السن والإعراب عن احتياجاتهم وأولوياتهم. إذ تناط بالبرلمانيين مهمة سن القوانين والتشريعات التي تعمل على حماية وتمكين كبار السن، فضلاً عن مناقشة وإقرار الميزانيات الوطنية التي ينبغي ان تخصص الموارد المناسبة لتلبية احتياجات كبار السن. كذلك هم مكلفون بضمان قيام الحكومات بوضع استراتيجيات وبرامج تستهدف الفئات الأكثر ضعفاً، بمن فيهم كبار السن، وتنفيذها بكفاءة وفعالية. ومن هذا المنطلق وفي إطار التحضير للمراجعة الرابعة لخطة عمل مدريد، واستناداً الى النهج التشاركي الذي اعتمد في التحضير، نظمت الإسكوا بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان اجتماعاً جمع عدداً من البرلمانيين من مختلف الدول العربية.

تكتسب هذه المشاركة أهمية بالغة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية إذ هدف هذا الاجتماع الى تقديم لمحة عامة عن مضمون ومكونات خطة عمل مدريد وعملية المراجعة الخاصة بها بالإضافة الى التقدم المحرز في عملية إعداد تقارير المراجعة الوطنية. كما تبادل البرلمانيون المعرفة والخبرات بشأن دورهم ومساهماتهم في ما يتعلق بقضايا كبار السن وتطرقوا إلى التحديات

التي تواجههم وسبل تعزيز مشاركتهم في النهوض بقضايا كبار السن تنفيذاً لأهداف خطة عمل مدريد.

وقد خلصنا إلى عدد من الرسائل الرئيسية والتوصيات أبرزها:

1. ضرورة تكريس الدستور والقوانين لحقوق كبار السن ومراجعة القوانين الحالية من منظار لتكفل حقوق كبار السن.
2. الحاجة إلى دمج قضايا كبار السن في كافة أعمال البرلمان التشريعية والتمثيلية والرقابية وفي أعمال اللجان.
3. ضرورة رفع معرفة وقدرات البرلمانيين وموظفي اللجان للاستجابة لقضايا كبار السن في العملية التشريعية والرقابية.
4. أهمية أخذ البرلمان المبادرة التشريعية لتطوير وسنّ القوانين الخاصة بكبار السن في إطار حقوقي يكرّس كافة حقوق كبار السن كالحماية الاجتماعية والصحة والأمن المالي والغذاء والنقل والحماية من العنف وغيرها. إضافة إلى قوانين تدعم عائلة كبير السن وتعزز تبادل الدعم بين الأجيال.
5. أهمية تعزيز الدور الرقابي للبرلمان في مساءلة الحكومة على برامجها الخاصة بكبار السن، ويقترح تخصيص جلسات مساءلة خاصة بما يتعلق بقضايا كبار السن.
6. أهمية تطوير موازنات القائمة على البرامج والاستعاضة عن موازنات البنود لتعزيز قدرة البرلمانيين على مناقشة وتعديل ومراقبة الموازنة. ويقترح إدراج قضايا كبار السن في التحليل وفي التقارير المرفقة بالموازنة، للتأكد من ترجمة القوانين إلى برامج ومبادرات على أرض الواقع.
7. أهمية إبراز قضايا كبار السن في الحسابات الختامية والتي لا تقل أهمية عن الموازنة لتفعيل الدور الرقابي للبرلمان.
8. ضرورة تفعيل دور البرلمانات في حماية كبار السن خاصة في أوقات الأزمات والحروب وأيضاً في فترات التعافي منها.

9. أهمية التشبيك بين البرلمان ومختلف أصحاب المصلحة من مجتمع مدني وقطاع خاص وخبراء لدعم دور البرلمانين في الاستجابة لقضايا كبار السن. ويمكن لآليات عمل البرلمان ومنها جلسات الاستماع أن تساعد في هذا المجال، لاسيما في عمل اللجان. كذلك على البرلمانين تكثيف التواصل مع كبار السن وعائلاتهم ومجموعات المناصرة الخاصة بهم للوقوف على حال كبار السن وتحديد أولوياتهم، وإشراكهم في عملية صنع السياسات.
10. ادماج قضايا كبار السن في عملية المراجعة الدورية لخطة التنمية المستدامة والتقارير الوطنية الطوعية في هذا المجال.
11. أهمية تبادل الخبرات والحوار البرلماني بين الدول العربية. ويقترح تأسيس مجموعة عمل برلمانية عربية لمناصرة قضايا كبار السن في المنطقة.